

مسيرة التنمية في الاقتصاد الجزائري، وآليات إنجاحها

د/ عرقوب نبيلة

جامعة محمد بوفرة بومرداس

الملخص:

عملت الجزائر بعد الاستقلال مباشرة على تكريس جهود التنمية، حيث قامت بوضع البرامج والمواثيق من أجل رسم الخطوط العريضة للتنمية من خلال تبني استراتيجيات لإنجاحها والتي يمكن تلخيصها في المخططات التنموية أين يحتل فيها التصنيع أهمية كبيرة لبناء اقتصاد وطني قوي ومتين، حيث اختارت الجزائر الصناعات القاعدية كنموذج للتنمية لأنها تسمح بدفع عجلة الاستثمارات من شأنها أن ترفع إنتاجية القطاعات الأخرى، أطلق عليها تسمية مرحلة إستراتيجية التنمية المستقلة.

ثم عرف الاقتصاد الجزائري مرحلة هامة وهي مرحلة الإصلاح الاقتصادي وإعادة الهيكلة على كافة المستويات تميز بمرحلة انتقالية من الاقتصاد الاشتراكي الموجه نحو اقتصاد السوق وذلك بعد أزمة 1986 الأمر الذي تطلب في البداية القيام بإصلاحات ذاتية من دون اللجوء إلى أطراف أجنبية.

ولقد واصلت الجزائر مجهوداتها من خلال برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي (2001/2004) حيث عملت على تسطير مجموعة من الأهداف كانت ترمي إلى تشجيع التنمية في الجزائر عبر تفعيل آليات اقتصاد السوق أهمها التنمية البشرية. وقد تحققت نتائج عديدة هامة نذكر منها: استثمارات إجمالية بنحو 46 مليار دولار، نمو مستمر بمعدل 3.8% في المتوسط، تراجع في نسب البطالة، انجاز المنشآت القاعدية وبناء السكنات الاجتماعية.

ومن أجل مواصلة مجهودات إنعاش النمو وتكثيفه في جميع قطاعات النشاط، عملت الجزائر على وضع البرنامج التكميلي لدعم الإنعاش الاقتصادي (2005/2009) كان يرمي إلى استكمال تحفيز الاستثمارات وانتهاج سياسة ترقية الشراكة والخصوصية. بالإضافة إلى البرنامج الثالث أي الخامس الثاني (2010/2014) المتعلق بإحداث التنمية البشرية.

الكلمات المفتاحية: التنمية المستقلة، برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي، المخططات التنموية، إعادة الهيكلة، استقلالية المؤسسات، الصناعات القاعدية، البرنامج التكميلي، استثمارات.

Abstract:

Immediately after independence Algeria's efforts were devoted to development, where it established programs and conventions in order to prepare outline development plan through adopting strategies to ensure success, which can be summarized in the development plans where manufacturing occupies an importance place in building a strong and robust national economy. Algeria has chosen basic industries as a development model, because it allows promoting investments that will raise productivity of the other sectors. It was called the independent development strategy stage.

مسيرة التنمية في الاقتصاد الجزائري، وآليات إنجاحها

After that, the economic reform and restructuring at all levels, which marked a transition from a planned socialist economy to a market economy after the crisis in 1986 which required initially local reforms without resorting to foreign partners.

Algeria has continued its efforts through the *economic recovery support program* (2001/2004), where it sets a number of objectives designed to encourage development through the activation of market economy mechanisms, mainly human development.

Several significant results, including: a total investment of about \$ 46 billion, a continuous growth rate of 3.8% on average, a decline in unemployment rates, infrastructure and public housing building.

In order to pursue effort for the development *recovery in* all sectors of the economy, Algeria implemented *Additional Economic Recovery Support Program* (2005/2009) designed to stimulate investment and encourage partnership privatization, in addition to the third program i.e. the second five-year program (2010/2014) related to promoting human development.

Key words: Independent Development, *Economic Recovery Support Program*, Development Plans, Restructuring, Autonomy of Enterprises, Basic Industries, Additional Program, Investments.

المقدمة العامة:

حاولت الجزائر منذ حصولها على استقلالها بناء أسس وركائز اقتصاد الجزائر المستقلة، إذ سارعت في البداية إلى إعادة تأميم واسترجاع المؤسسات الجزائرية ذات الملكية العامة، فأعلنت عن إنشاء البنك المركزي في ديسمبر 1962 وإنشاء عملة وطنية سنة 1964 تحت اسم "الدينار الجزائري"، ثم شرعت في تطبيق إستراتيجية التنمية من خلال مجموعة من المخططات التنموية إلى أن وصلت إلى بداية الإصلاحات الاقتصادية تهدف إلى تغيير أشكال التنظيم الاقتصادي للقطاع العمومي وفسح المجال للقطاع الخاص (قانون 11- 82 المؤرخ في سنة 1982) والتحول التدريجي نحو الانفتاح الاقتصادي من خلال تبني نظام اقتصاد السوق من أجل معالجة بعض المشاكل جراء اعتماد نهج الاقتصاد المركزي وذلك عن طريق إجراء إصلاحات اقتصادية جذرية أهمها استقلالية المؤسسات العمومية وإعادة هيكلتها الصناعية من خلال نظام الخوصصة والمشاركة الأجنبية كنمط جديد للتسيير، تراجع دور الدولة في الحياة الاقتصادية، بالإضافة إلى اعتماد برنامج التعديل الهيكلي المفروض من قبل المؤسسات المالية الدولية دون أن ننسى الإصلاحات التي شملت النظام المصرفي والنظام النقدي على وجه الخصوص. وكان الهدف من ذلك هو تحقيق التوازنات الكلية للاقتصاد الوطني ورفع معدلات النمو الاقتصادي.

ولم تتوقف جهود الدولة عند هذه الإصلاحات، وإنما شرعت في تسطير برنامج من شأنه يعمل على تحقيق التنمية المحلية والبشرية سمي بمخطط الإنعاش الاقتصادي للفترة (2001- 2004). ومن أجل عزم الجزائر على مواصلة مجهودات إنعاش النمو وتكثيفه في جميع قطاعات النشاط، عملت على تبني البرنامج التكميلي لمخطط الإنعاش الاقتصادي للفترة (2005- 2009)، ثم البرنامج الثالث بين (2010- 2014) الذي سمي ببرنامج الإنعاش الخماسي بين سنتي 2010 و2014.

إشكالية الدراسة: من خلال ما سبق، ما هي السياسات والآليات المطبقة لإحداث قاعدة تنموية متينة ؟ وهل استطاعت الإستراتيجيات المختلفة والمنتهجة من أن تساهم في الرفع من عملية التنمية الاقتصادية في الجزائر ؟

مسيرة التنمية في الاقتصاد الجزائري، وآليات إنجاحها

أهمية الدراسة: يمكن أن نعتبر موضوع التنمية واستراتيجيات إنجاحها من المواضيع البالغة الأهمية، حيث يتبين هذا من خلال:

✓ معرفة مختلف الخطوات المنتهجة بعد الاستقلال مباشرة لإرساء قاعدة تنمية متينة؛

✓ تقييم مرحلة التخطيط المركزي وإقامة إصلاحات شاملة؛

✓ تبيان الدور الذي لعبته السياسة الجديدة للتنمية والمتمثلة في بعث برامج الإنعاش الاقتصادي.

أهداف الدراسة: يتمثل الهدف الرئيسي لدراستنا في تقديم الاستراتيجيات المتبعة من طرف الحكومة الجزائرية للنهوض بالاقتصاد الوطني ليأخذ في مسيرته أبعاد التنمية الاقتصادية والاجتماعية وحتى البيئية.

فرضيات الدراسة: يمكن حصر الفرضيات التي تعتمد عليها الدراسة في النقاط التالية:

- عمل نموذج الصناعات المصنعة (القاعدية) على إحداث تنمية مستقلة للاقتصاد الوطني؛

- ساهمت المخططات التنموية في الجزائر في إحداث التنمية الاقتصادية في إطار التخطيط المركزي رغم الاختلالات التوازنية؛

- عملت الإصلاحات الاقتصادية على توسيع إطار التنمية من خلال إرساء قاعدة في القطاعات الأخرى إلى جانب قطاع المحروقات، متمثلة في إصلاحات داخلية وأخرى خارجية مستوردة؛

- ساهمت برامج الإنعاش الاقتصادي للفترة (2001-2014) على تقليص التأخر الاقتصادي والاجتماعي المتراكم محققة إستراتيجية حقيقية للتنمية.

منهج الدراسة: تعتمد دراستنا على المنهج الوصفي التحليلي لكونه طريقة من طرق التحليل والتفسير بشكل علمي منظم، بالاعتماد على جمع المعلومات عن الظاهرة المدروسة، بالإضافة إلى المنهج التاريخي الذي يهتم بسرد الوقائع.

خطة الدراسة: يمكن أن نعرض العناصر الأساسية التي تنقسم إليها دراستنا هذه إلى ما يلي:

المحور الأول: "جهود الدولة للتنمية بعد الاستقلال، المحور الثاني: "أهم الإصلاحات الاقتصادية التي تبنتها الجزائر،

المحور الثالث: "الإستراتيجيات الحديثة للتنمية من خلال برامج الإنعاش الاقتصادي المعتمدة."

المحور الأول: إستراتيجية التنمية بعد الاستقلال:

قامت الجزائر بإعادة بناء الاقتصاد الوطني بالاعتماد على أسلوبين، من جهة الاعتماد على النفس من خلال برنامج التنمية الذي تحدد في كل من مؤتمر طرابلس سنة 1962، ميثاق الجزائر سنة 1964، الميثاق الوطني سنة 1976، والمؤتمر الخامس سنة 1983، ثم الميثاق الوطني سنة 1986. ومن جهة أخرى، الاعتماد على قواعد التنظيم الاشتراكي من خلال أسلوب التخطيط لأداء العملية الاقتصادية.

ويمكن أن نوضح العناصر الأساسية التي تشكل إستراتيجية التنمية في الجزائر كما يلي:¹

✓ تحسين المستوى المعيشي والثقافي للمواطنين؛

✓ توسيع القاعدة الصناعية للمجتمع؛

مسيرة التنمية في الاقتصاد الجزائري، وآليات إنجاحها

✓ تحقيق التوازن الإقليمي؛

✓ تحقيق الاستقلال الاقتصادي.

1- سياسة التنمية في الجزائر من خلال النصوص والمواثيق (نظام التسيير الذاتي):

عملت الجزائر على إصدار قوانين ومراسيم حاولت من خلالها تنظيم النشاطات الاقتصادية وقطاعاته، وقد اختارت الصناعات القاعدية كنموذج للتنمية تسمح بدفع عجلة الاستثمارات من شأنها أن ترفع إنتاجية القطاعات الأخرى، وبالتالي تضمن تنمية مستقلة على المدى الطويل للاقتصاد الوطني.

ونعرض فيما يلي النصوص الأساسية التي حددت نموذج التنمية الاقتصادية الجزائرية بعد الاستقلال مباشرة والتي أصبحت تمثل مرجعا ثابتا لتحديد السياسة الاقتصادية:

1-1- برنامج طرابلس (جوان 1962):

قامت بإعداده جبهة التحرير الوطني وتبناه المجلس الوطني للثورة في جوان 1962، وكان ينص على: "أن التنمية الحقيقية للبلاد على المدى الطويل لوثيقة الصلة بإقامة صناعات قاعدية ضرورية لتلبية احتياجات زراعية عصرية، ولهذا الغرض توفر الجزائر إمكانيات ضخمة للنفط وصناعة الحديد والصلب. وفي هذا المجال، يتعين على الدولة أن توفر الشروط اللازمة لإنشاء صناعة ثقيلة".²

وقد أعطى برنامج طرابلس الأولوية للصناعات القاعدية، كما اقترح إقامة صناعة وطنية للحديد والصلب نظرا لوجود الموارد الطبيعية المناسبة لتطويرها.

1-2- ميثاق الجزائر (أفريل 1964):

قامت بإعداده جبهة التحرير الوطني وتبناه المؤتمر الأول لجبهة التحرير الوطني في أفريل 1964. وقد تم تحديد أهداف التصنيع كما يلي:

✓ خلق مناصب عمل جديدة طبقا لما تسمح به الربحية العامة للمؤسسة.

✓ توفير مواد الاستهلاك المحلي، الأمر الذي يسمح بتخفيض الواردات لاسيما مواد الاستهلاك ورفع الصادرات بالنسبة لهذه المواد.

✓ فتح مجالات جديدة أمام المنتجات الزراعية وبناء قاعدة لتطويرها.

✓ إقامة مجمعات جديدة كقاعدة لبناء صناعة ثقيلة بالجزائر، غير أن إقامة مثل هذه المجمعات يستلزم توفير أسواق كبيرة لضمان الربحية المرجوة.³

وكان كل من برنامج طرابلس وميثاق الجزائر قد اختارا الدخول في الصناعة الثقيلة كطريقة للتنمية الاقتصادية.

1-3- ميثاق الثورة الزراعية (نوفمبر 1971):

تم الإعلان عنه في الثامن من شهر نوفمبر سنة 1971، وكان يبين هدف الثورة الزراعية المتمثل في التحويل الجذري لظروف الحياة والعمل في العالم الريفي. وبهدف زيادة مناصب العمل ورفع نسبة نمو الإنتاج الزراعي

مسيرة التنمية في الاقتصاد الجزائري، وآليات إنجاحها

الصناعي، فقد استلزم توسيع السوق لاستيعاب هذه المنتجات عن طريق رفع القدرة الشرائية لدى أغلبية المواطنين لاسيما سكان الريف، وتعتمد هذه الزيادة على رفع نسبة التشغيل وإنتاجية العمل.

1-4- الميثاق الوطني (جوان 1976):

كان الميثاق الوطني قد نوقش وصودق عليه من خلال استفتاء شعبي جرى يوم 27 جوان 1976، وقد كان نموذج التنمية في الجزائر ناجما عن نظرية الصناعات المصنعة، كما تم وصف الإستراتيجية الجزائرية للتنمية في الميثاق الوطني كمجهود لربط الصلات بين مختلف فروع الإنتاج. وقد نص الميثاق الوطني على ما يلي:

"كانت الثورة الصناعية تدرج في عملية رفع مستوى المعيشة لكل مواطن، فهي ليست مجرد أسلوب لتراكم رأس المال، بل إنما تهدف إلى القضاء على البطالة وتحسين الظروف المعيشية للعمال، وإعادة توزيع الدخل القومي. فضلا عن هذا، فإن التصنيع هو وسيلة فعالة لتحديث الحياة الاقتصادية والاجتماعية، فهو يدخل العلوم والتكنولوجيا في حياة المجتمع."⁴

1-5- الميثاق الوطني (جانفي 1986):

قامت بإعداده جبهة التحرير الوطني، وقد نوقش وصودق عليه من خلال استفتاء شعبي جرى يوم 16 جانفي 1986، وكانت التنمية الصناعية من خلال هذا الميثاق تهدف إلى:

- ✓ تزويد البلاد بصناعة شاملة ومتوازنة؛
- ✓ تحقيق التكامل والانسجام بين الصناعة والقطاعات الاقتصادية الأخرى؛
- ✓ تدعيم صناعة متنوعة وتطورها؛
- ✓ ترقية الصناعات التي تضمن بلوغ التقدم التكنولوجي؛
- ✓ ترقية الصناعة الصغيرة والمتوسطة وتنشيط الصناعات التقليدية.

1-6- أسلوب الصناعات المصنعة كأداة لإنجاح التنمية في الجزائر:

اعتمدت إستراتيجية التنمية في الجزائر من الناحية المادية على توسيع القاعدة الصناعية للمجتمع كأداة ضرورية لتحريك التنمية في مختلف القطاعات، بحيث تم إعطاء الأولوية للصناعات الثقيلة المعروفة بالصناعات المصنعة في إطار برنامج التصنيع، وهي صناعة ليست موجهة لإنتاج السلع الاستهلاكية ولكن موجهة أساسا لإنتاج السلع الصناعية المستعملة في الإنتاج، أهمها الصناعة الميكانيكية، البتروكيمياوية، صناعة الحديد والصلب، ومواد البناء.

ولقد سادت هذه الإستراتيجية أواخر سنة 1965 ودامت إلى غاية نهاية الثمانينات، وكل ذلك كان لغرض زيادة مستوى الإنتاج والعمالة وخلق القيمة المضافة. ومنه نجد أن هذه السياسة الاقتصادية قد ترتب عنها أداء اقتصادي لا بأس به، وخاصة في مجال النمو الاقتصادي الذي تراوح ما بين 6% إلى 7% في المتوسط السنوي، تبعه انخفاض في معدلات البطالة التي بلغت 18% سنة 1980، وكذلك قد تحقق هذا النمو بواسطة ارتفاع أسعار النفط ترتب عنها مساهمة كبيرة لهذا القطاع في النمو الاقتصادي.

مسيرة التنمية في الاقتصاد الجزائري، وآليات إنجاحها

2- سياسة التنمية في الجزائر من خلال المخططات التنموية (نظام التسيير الاشتراكي):

كان اختيار الجزائر منهج العمل الاشتراكي في تنمية اقتصادها الوطني قد تطلب تطبيق أسلوب التخطيط لأداء العملية الاقتصادية، وكان أول مخطط أقرته هو المخطط الثلاثي (1969/1967) بحجم استثماري 9.16 مليار دج، ثم المخطط الرباعي الأول (1973/1970) بحجم استثماري 36.70 مليار دج، ثم المخطط الرباعي الثاني (1977/1974) الذي بلغت استثماراته 121.23 مليار دج. وبعد ذلك المخطط الخماسي الأول (1984/1980) الذي قدرت تكاليف برامجه الاستثمارية 550.50 مليار دج، وفي الأخير المخطط الخماسي الثاني (1989/1985) بقيمة تقديرية 550 مليار دج.

وقبل عرض التجربة الجزائرية للتنمية من خلال المخططات التنموية المختلفة، لا بأس أن نعرض خصائص نموذج التنمية في الجزائر كما يلي:

2-1- خصائص نموذج التنمية:

لقد اقترنت التنمية في الجزائر بمرحلة بدء تطبيق أسلوب التخطيط الذي كان يقتضي توفير شوط أهمها:

✓ تحكم الدولة في القوى الاقتصادية الرئيسية؛

✓ تنمية علاقات الإنتاج الاشتراكي.

وهذان الشرطان يعبران بصفة أساسية عن الطبيعة العامة لنموذج التنمية في الجزائر.

لقد باشرت الدولة عملية التحكم في القوى الاقتصادية للتنمية بتأمين بعض وسائل الإنتاج الرئيسية لأن التخطيط - والذي يتطلب تدخل الدولة المباشر في توجيه التنمية وتنشيطها - يجب أن يركز على قاعدة اقتصادية ذات ملكية عامة مسيطرا على أهم وسائل الإنتاج حتى يستطيع التخطيط أن يكون فعالا في قراراته، ويطبق القوانين الاقتصادية المنسجمة مع طبيعة الاقتصاد المخطط.

وبفضل نجاح الدولة في إنشاء قاعدة اقتصادية متينة، وبفضل التحكم أيضا في جزء أساسي من وسائل الإنتاج، فقد أمكن إعطاء التنمية هذا الاتجاه الذي يمثل نموذجها والمتميز بـ:

- إخضاع التنمية الشاملة لنظام التخطيط رغم كون مجاله ما زال محدودا، مع استثمارات القطاع الخاص تكاد تكون منعدمة؛

- اعتماد قطاع الدولة الاقتصادي قطاعا قائدا للتنمية لأسباب سياسية واقتصادية؛

- احتكار الدولة للتجارة الخارجية، مع سياسة إعطاء قطاع الدولة دور تسيير وتوجيه التنمية؛

- إخضاع رأس المال الأجنبي لنظام الرقابة المباشر للدولة.

2-2- المخطط الثلاثي (1969/1967):

كان المخطط الثلاثي (1969/1967) أول مخطط بدأت الجزائر به عهد التخطيط لأداء العملية الاقتصادية، حيث تحدد بحجم استثماري بلغت قيمته 9.16 مليار دج⁵ وكانت معظم استثمارات هذه الخطة مركزة في المجال الصناعي لإيجاد قاعدة صناعية متكاملة تعمل على تحقيق التنمية الصناعية، إذ حظيت بنسبة 49% من مجمل

مسيرة التنمية في الاقتصاد الجزائري، وآليات إنجاحها

الاستثمارات المخططة أي بمبلغ 5.4 مليار دج. ثم يأتي قطاع الزراعة في المرتبة الثانية بمبلغ 1.869 مليار دج ونسبة 17%،⁶ من هنا يتضح لنا الأسلوب الإنمائي الذي اختارته الجزائر وهو سياسة التصنيع من أجل إرساء قاعدة صناعية تركز عليها أهداف المخططات التنموية اللاحقة.

2-3- المخطط الرباعي الأول (1970/1973):

كانت أهداف هذا المخطط تتطابق مع إستراتيجية التنمية الاجتماعية والاقتصادية حيث ركزت اهتمامها للقضاء على البطالة في إطار عملية التصنيع، وكانت غاية هذا المخطط أيضا هو تحويل الموارد الزراعية والمنجمية في إطار عملية تصنيع متكاملة وعصرية. وقد تمّ تحديد نسبة النمو السنوي بـ 9%، كما قدرت الاستثمارات بحجم 36.7 مليار دج تعتمد أساسا على الموارد الوطنية للتمويل. وقد أولت الصناعة اهتماما كبيرا إذ خصص لها مبلغ 12.4 مليار دج أي بنسبة 45% من مجمل الاستثمارات المخططة، وهذا ما يؤكد استمرارية الجزائر بالاعتماد على الصناعة.⁷

كما أن النسبة العظمى من الاستثمارات الصناعية لا تزال من نصيب قطاع المحروقات، حيث بلغت نسبة 36%، وفي المرتبة الثانية نجد قطاع الحديد والصلب بزيادة عن المخطط الثلاثي بـ 700 مليون دج أي بنسبة 15% من المجموع.⁸

2-4- المخطط الرباعي الثاني (1974/1977):

تعتبر الأهداف العامة لهذا المخطط مماثلة لأهداف المخططات السابقة مع التركيز أكثر على رفع الإنتاج وتوزيع التنمية عبر مختلف أنحاء الوطن، وكان من المتوقع أن يرتفع الناتج الوطني الإجمالي بشكل ملموس ونسبة لا تقل عن 46% وهذا ما يعادل نسبة سنوية للتنمية تبلغ 10%.⁹ ولقد بلغت استثمارات المخطط الرباعي الثاني 121.23 مليار دج.

- استثمارات المرحلة التكميلية للمخطط الرباعي الثاني (1978/1979):

يلاحظ عن استثمارات سنتي 1978 و1979 أنها تمثل مرحلة انتقالية بين المخطط الرباعي الثاني والمخطط الخماسي الأول، وبما أن هذا الأخير تمّ تأجيله إلى غاية سنة 1980، عملت الدولة على إنجاز البرامج الاستثمارية الباقية.

وفي هذا الإطار، فقد تمّ إنجاز استثمارات سنة 1978 بحجم 52.65 مليار دج، أما استثمارات سنة 1979 فكانت إنجازاتها المالية قد بلغت 54.78 مليار دج من مجموع ترخيص مالي معتمد في قانون المالية لنفس السنة (وهو 64.77 مليار دج)، ولقد كان معدل الإنجاز الإجمالي للهدف التقديري المالي هو 84.5%.¹⁰

2-5- المخطط الخماسي الأول (1980/1984):

قامت الجزائر من خلال هذا المخطط بعدة إصلاحات اقتصادية منها إعادة هيكلة المؤسسات العمومية، إصلاح النظام الجبائي، إصلاح النظام الوطني للأسعار وإعادة النظر في سياسة الأجور. ولقد اهتم هذا المخطط بضرورة

مسيرة التنمية في الاقتصاد الجزائري، وآليات إنجاحها

التحكم في آجال وتكاليف انجاز المشاريع الاستثمارية، وإدخال مخططات الإنتاج على مستوى المؤسسات العامة من أجل تحسين استخدام الجهاز الوطني المنتج.

ولقد بلغت استثمارات هذا المخطط 550.50 مليار دج، بحيث أن القطاع المنتج كان في مقدمة اهتمامات الدولة لأنه كان يعتبر القاعدة المادية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، كما أن المخطط لم يهمل القطاعات الأخرى. أما البرامج الجديدة للاستثمارات في الفروع الصناعية، فقد قدرت بحوالي 78 مليار دج يمثل قطاع المحروقات فيها قيمة عظمى.¹¹

وفي إطار هذا المخطط، فقد أدخلت الجزائر نظاما جديدا للتخطيط يتمثل في المخططات السنوية التي تتعلق مهمتها بمتابعة سير تطبيق المخطط الخماسي، وتعتبر أداة تصحيح الإختلالات التوازنية التي يكتشفها التقييم في نهاية كل سنة، وهو تصحيح يسمح بمعالجة المشكل في أوانه.

2-6- المخطط الخماسي الثاني (1985/1989):

اتجهت سياسة التنمية من خلال هذا المخطط نحو دعم اللامركزية، وإلى تطبيق أسلوب إعادة الهيكلة، بالإضافة (وأثناء تطبيق الجزء الثاني من المخطط الخماسي الثاني) إلى نظام استقلالية المؤسسات الاقتصادية مع نهاية سنة 1987 أو ما يسمى بالإصلاح الاقتصادي الجديد. وفيما يتعلق بالاستثمارات خلال هذه المرحلة، فقد خصص المخطط الخماسي الثاني مبلغ 550 مليار دج¹² يسمح بتحقيق الأهداف الأساسية لهذه الفترة وتوسيع وتدعيم قاعدة التنمية، وتوفير ظروف ملائمة من شأنها أن تحل محل المحروقات في مجال تمويل التنمية.

ولقد اهتم المخطط الخماسي الثاني اهتماما كبيرا بالمخطط السنوي، لأن تجربة المخطط الخماسي الأول قد أبرزت أهمية أسلوب المخططات السنوية ونجاحاتها في مراقبة سير البرامج الاستثمارية. والأدوات التي اتجه المخطط الخماسي الثاني إلى تطويرها هي: المخططات السنوية الولائية، مخططات المؤسسات السنوية، وعقود البرامج السنوية.

والأداة الرئيسية الأخرى التي اعتمدها المخطط الخماسي السنوي لمتابعة ديناميكية تطبيق المخطط المتوسط الأجل هي الموازنة العامة بين المتغيرات الاقتصادية الكبرى، ويعتمد المخطط المذكور على موازين قيمة لقياس التوازنات العامة أهمها: ميزان الموارد والاستخدامات، ميزان تطور الموارد الداخلية، ميزان المبادلات الخارجية للسلع والخدمات، ميزان التشغيل، وميزان الدخول والتخصيص.¹³

ويلخص الجدول التالي حجم الاستثمارات الموزعة على مخططات التنمية في الجزائر خلال الفترة (1967-1989):

مسيرة التنمية في الاقتصاد الجزائري، وآليات إنجاحها

جدول رقم (1): توزيع حجم الاستثمارات على مخططات التنمية في الجزائر
(الوحدة: مليار دج)

مخططات التنمية	اعتمادات المخطط
- المخطط الثلاثي	5.40
- المخطط الرباعي الأول	36.70
- المخطط الرباعي الثاني	121.23
- المرحلة التكميلية	64.77
- المخطط الخماسي الأول	550.50
- المخطط الخماسي الثاني	550
المجموع	1328.60

المصدر: إنجاز الباحثة بالاعتماد على مصادر مختلفة

المحور الثاني: الإصلاحات الاقتصادية:

لقد عرف اقتصاد الجزائر مرحلة من النمو ارتبط بإنشاء قاعدة مادية كثيفة تمتد إلى القطاعات الأخرى بواسطة الاعتماد المطلق على إيرادات المحروقات ترتب عنها معدلات عالية من الاستثمار، وعرف النمو خلالها معدلات إيجابية وصلت إلى 7% قبل سنة 1986. وبعد ذلك عرف تدهورا نتيجة انخفاض أسعار المحروقات في سنة 1986 أين أصبحت قيمته تتراوح ما بين 10 و18 دولار بعدما بلغ سقف 40 دولار في النصف الأول من الثمانينات، فاهتمت بالتالي إيرادات الميزان التجاري من صادرات المحروقات التي تشكل المصدر الأساسي بمعدل 97% من العملات الصعبة من أكثر من 63 مليار دج عام 1985 إلى أقل من 36 مليار دج عام 1986، لهذا سارعت الجزائر منذ أواخر عام 1987 في سياسة إنمائية جديدة اصطلاح على تسميتها بالإصلاح الاقتصادي الجديد.

فكان الجديد في هذه السياسة هو تعديل أسلوب الإنتاج بما يتضمنه من علاقات إنتاجية في اتجاه التقرب أكثر من السوق رغم اعتماد بعض القوانين الصادرة حول تشريع تلك السياسة على الميثاق الوطني كمرجع أساسي يؤكد على ضرورة تطبيق أنماط تسيير جديدة للإنتاج تقوم على مركزية التسيير.

سنحاول من خلال من خلال هذا الفصل تقديم مجمل الإصلاحات الاقتصادية التي قامت بها الجزائر سواء تلك الإصلاحات الذاتية والتي بدأت معالمها منذ سنة 1986، أو التي جاءت في إطار الاتفاقيات المبرمة مع صندوق النقد الدولي والبنك العالمي، بالإضافة إلى أهم الإصلاحات والتدابير للدخول والتحول إلى اقتصاد السوق.

مسيرة التنمية في الاقتصاد الجزائري، وآليات إنجاحها

1- إعادة الهيكلة:

كانت بداية الإصلاحات بإصدار المرسوم رقم 80-242 المؤرخ بتاريخ 14/10/1980 المتعلق بإعادة الهيكلة للمؤسسات العمومية، حيث تم تجزئة في نهاية سنة 1983 ما يقارب 100 مؤسسة عمومية تضم (4/3) من النشاط الاقتصادي إلى 500 مؤسسة جديدة.

ويقصد بإعادة الهيكلة تغيير الواقع الاقتصادي داخل المؤسسات لكي يتسنى لها أن تولد فائضا يمكنها من تكوين مواردها المالية الخاصة بها، أي تحقق التمويل الذاتي لنشاطاتها وهو ما يعني الانتهاء من مرحلة الاعتماد على الخزينة العامة في تمويل العجز المالي لهذه المؤسسات.

وقد كان الهدف من سياسة إعادة الهيكلة هو رفع الكفاءة الاقتصادية والمالية للقطاع العام ويتم ذلك من خلال التوجه التدريجي نحو تخصص كل مؤسسة في نشاط معين، ويقصد بالتخصص هنا الفصل بين وظائف الإنتاج والتوزيع، بالإضافة إلى اعتماد اللامركزية من خلال النهوض بالاقتصاد المحلي.

ولقد عرفت المؤسسة العمومية الجزائرية شكلين من إعادة الهيكلة:

✓ إعادة الهيكلة العضوية

✓ إعادة الهيكلة المالية

1-1- إعادة الهيكلة العضوية:

تعتبر إعادة الهيكلة عملية إصلاح اقتصادي شامل هدفه التحكم في وسائل الإنتاج، فهي تأخذ بالتالي محاولة تصحيح الوضعية السابقة للمؤسسة.

ويقصد بإعادة الهيكلة العضوية للمؤسسات تقسيم هذه الأخيرة إلى مؤسسات صغيرة الحجم حتى يتمكن المسيرين من التحكم فيها وتحسين مردوديتها.

وفي نهاية سنة 1987 تم إصدار قانون رقم 87/19 المتعلق بإعادة هيكلة القطاع الفلاحي، إذ تم تقسيم حوالي 350 مزرعة حكومية كبيرة إلى تعاونيات خاصة ومزارع فردية من أجل النهوض بهذا القطاع الذي عانى نوعا من الإهمال في المخططات التنموية السابقة، فقد سجل أن نصيب القطاع الفلاحي من الأموال المستثمرة كان ضعيفا إذ بلغ نسبة 20% في الفترة (1967-1969) و 7.3% في الفترة (1974-1977).

ويمكن أن نرجع بعض الأسباب لإعادة الهيكلة إلى ما يلي:

- ضخامة حجم المؤسسات الوطنية في الجزائر، الأمر الذي نتج عنه صعوبة التحكم في تسيير هذه المؤسسات؛
- تعدد الوظائف لهذه المؤسسات مما أدى إلى نقص الفعالية والنجاعة نتيجة عدم الاستفادة من مبدأ التخصص وتقسيم العمل؛

- النتائج السلبية المحققة من طرف المؤسسات الوطنية والتي ترجع بالدرجة الأولى إلى التخطيط المركزي؛

- ضخامة حجم الاستثمارات وطول فترة إنجازها؛

- اليد العاملة المتزايدة نتيجة سياسة التوظيف المتبعة من قبل الدولة؛

مسيرة التنمية في الاقتصاد الجزائري، وآليات إنجاحها

- التوزيع الجغرافي لمراكز المؤسسات الوطنية، مما أنجز عنه صعوبة كبيرة في التطبيق، منها ما يتعلق بالمقرات غير المهيأة أو المنعدمة، ومنها ما يتعلق بإعادة توزيع المستخدمين وغياب هياكل الإسكان، الأمر الذي أثر على السير العادي للمؤسسات وبالتالي على تطويرها الاقتصادي والمالي.

ومن خلال هذه الأسباب، يمكن اعتبار إعادة الهيكلة على أنها تغيير عقلائي لطرق تنظيم وسائل المؤسسات الاقتصادية للقضاء على المشاكل الهيكلية والتنظيمية المتولدة عن الهيكل التنظيمي السابق.

1-2- إعادة الهيكلة المالية:

قامت السلطات الجزائرية بإعادة هيكلة المؤسسات العمومية، وعملت على إعفائها من الديون عن طريق الخزينة العمومية واستبدال الديون القائمة تجاه البنوك التجارية بسندات حكومية، إلا أن هذه الإصلاحات فشلت لسببين رئيسيين وهما:

✓ عدم تمكن السلطات من منع التراكم المتزايد في خسائر المؤسسات العمومية؛

✓ لم تشمل الإصلاحات على إعادة الهيكلة الفعلية للمؤسسات العمومية.

ومنذ سنة 1994، بدأت السلطات في التصدي لهذه النقائص وذلك أساسا بإخضاع جميع الشركات العامة لقيود مالية أكثر تشدداً، خاصة مع تطبيق آلية البنوك/ المؤسسات في سبتمبر 1996. فكان الهدف الأساسي هو التصدي لعمليات السحب على الكشوف المتراكمة بأسعار فائدة عالية من جانب المؤسسات العامة، ثم استعادة أوضاعها المالية بشكل تدريجي. وكان الهدف من هذه العملية هو تخصيص رأسمال المؤسسات الوطنية والذي يستعمل لتغطية العجز المالي المتكرر، ويعتبر هذا تدعيم للإصلاح السابق وتعرف بإعادة الهيكلة المالية.

2- استقلالية المؤسسات:

لقد صدر قانون استقلالية المؤسسات في بداية عام 1988 بواسطة القانون 88-01 المؤرخ في 12 جانفي 1988 الذي يتضمن القانون التوجيهي للمؤسسات العمومية، وقانون 88-02 المتعلق بالتخطيط.

ويقصد بالاستقلالية منح المؤسسة حرية المبادرة وجعلها بعيدة عن الوصاية بهدف تحسين مردوديتها الاقتصادية مع ضرورة الاستقلالية المالية من خلال الاعتماد على مواردها الذاتية. وكان الهدف من وراء الاستقلالية هو دفع المؤسسات العامة إلى التفاعل مع السوق، وتلبية حاجاته بإنتاج السلع والخدمات التي تعد مصدر التراكم للاستثمارات الممولة بمواردها الذاتية.¹⁴

يهدف قانون استقلالية المؤسسات إلى إلزام الشركات الوطنية في القطاع العام لتحقيق الكفاءة المالية التي تمنحها الاستقلالية في الإدارة والتمويل، ويعتمد هذا القانون على التمييز بين الإدارة والتمويل. فملكية المؤسسات العمومية تعود للدولة في حين تتولى صناديق المساهمة تسيير أسهم هذه المؤسسات.

كما أن الهدف من الاستقلالية كان من أجل محاولة تغيير وجه الاقتصاد الجزائري من اقتصاد أحادي الجانب يعتمد على استغلال الحروقات إلى اقتصاد إنتاجي مستقل نسبياً. ولقد منحت أغلبية المؤسسات العمومية استقلاليتها وذلك من جانبين، القانوني والتشغيلي لأن الإصلاحات الاقتصادية التي انتهجتها الجزائر منذ مطلع الثمانينات لم

مسيرة التنمية في الاقتصاد الجزائري، وآليات إنجاحها

ترق إلى المستوى المرغوب من الأهداف المنتظرة، حيث بلغ العجز المالي لهذه المؤسسات في الفترة (1984-1987) 125 مليار دج أو ما يعادل 18.5 مليار دولار. كما أن انخفاض أسعار المحروقات في سنة 1986 أدى إلى انخفاض كبير في إيرادات الجزائر من العملة الصعبة وذلك من 13 مليار دولار سنة 1985 إلى 7 مليار دولار سنة 1986.¹⁵

3- برامج الإصلاح الاقتصادي المدعومة من قبل المؤسسات الدولية:

دخلت الجزائر في تطبيق برامج للإصلاح الاقتصادي من أجل التنمية تعتمد أساسا على الحلول المستوردة من قبل المؤسسات الدولية خاصة تلك التي يفرضها صندوق النقد الدولي، فتم الاتفاق على برنامج الاستقرار الاقتصادي الأول لمدة سنة ابتداء من أبريل 1993، والثاني لمدة ثلاث سنوات، من 1995 إلى غاية سنة 1998.

3-1- برنامج الاستقرار الاقتصادي الأول (1993-1994):

لقد شرعت الجزائر في تطبيق برنامج الاستقرار الاقتصادي الأول المدعم من طرف صندوق النقد الدولي والبنك العالمي ابتداء من أبريل 1993، إذ أبرمت معه اتفاقية ستاند باي "Stand by" في شهر أبريل 1994 على شكل برنامج للتسوية الهيكلية يتم تنفيذه من خلال برنامج للاستقرار الاقتصادي يدوم سنة واحدة يكون متبوعا ببرنامج تعديل هيكلي يدوم ثلاث سنوات خلال فترة الاستقرار الاقتصادي، حيث اتخذت عدة إجراءات ذات طابع كلي لتصحيح الاختلالات التي عرفها الاقتصاد الوطني منها انخفاض في سعر البترول، نقص التمويل الخارجي لانعدام الثقة لدى الشريك الأجنبي بإقامة مشروعات استثمارية في الجزائر نتيجة الظروف الصعبة التي مرت بها الجزائر، وارتفاع التضخم إلى 20.5% الأمر الذي كان له أثر بالغ على ميزان المدفوعات وبالتالي على معدل النمو حيث تراجع بحوالي 2% في حين، كان اللجوء إلى برنامج الاستقرار الاقتصادي يهدف إلى تحقيق التوازنات الكبرى من خلال اتخاذ عدة إجراءات منها:

- تحرير الأسعار، وإزالة القيود على التجارة الخارجية، والحد من الدعم لأغلب السلع الاستهلاكية الأساسية؛
- تخفيض قيمة العملة الوطنية (الدينار) بنسبة 50% وتعديلها حتى تكون قابلة للتحويل إلى عملات أخرى؛
- وضع، ولأول مرة في الجزائر، قانون الاستثمار رقم 93/12 المؤرخ في 05/10/1993؛
- محاولة تقليص العجز الموازي؛
- تثبيت كتلة أجور الوظيف العمومي، وضبط الإنفاق العام؛
- رفع سعر الفائدة ومعدلات إعادة الخصم؛
- إيجاد آليات وميكانيزمات للانتقال إلى اقتصاد السوق (إعادة الهيكلة، استقلالية المؤسسات، والخصوصية).

ويمكن القول، أن هدف الجزائر من تطبيق الإصلاحات من خلال برامج التصحيح الهيكلي كان يتمثل في إحداث تحولات جذرية في الجانب الاقتصادي والاجتماعي عن طريق تطبيق سياسات معينة ترمي إلى تحقيق الاستقرار الاقتصادي الكلي.

مسيرة التنمية في الاقتصاد الجزائري، وآليات إنجاحها

3-2- برنامج الاستقرار الاقتصادي الثاني (1995-1998):

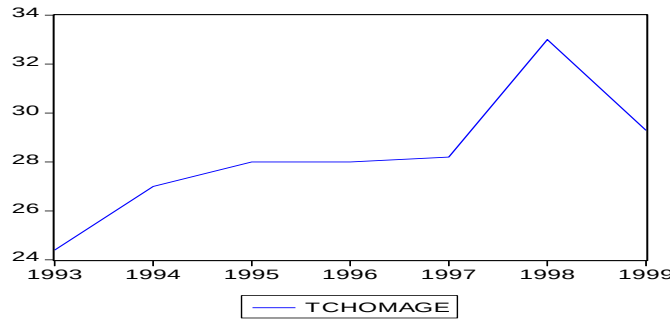
لقد تم الاتفاق على برنامج الاستقرار (التثبيت) الاقتصادي الثاني مع صندوق النقد الدولي يوم 22 ماي 1995 يمتد إلى سنة 1998 وذلك بموجب عقد كتابي. وكان يهدف إلى:

- تحقيق نمو متوسط، أي 5% من إجمالي الناتج الإجمالي الخام خارج المحروقات؛
- تخفيض نسبة التضخم إلى 6% مع نهاية تطبيق البرنامج¹⁶؛
- الشروع في الخصخصة من خلال وضع إطار تشريعي.

وإذا كانت عملية التعديل الهيكلي قد سمحت - بعد أربع سنوات من التطبيق - باسترجاع التوازنات الاقتصادية الكلية، فإن الأوضاع الخاصة بالتشغيل قد تدهورت حيث تم تسجيل غياب استثمارات جديدة سواء كانت عمومية أو خاصة بالإضافة إلى تسريح العمال الناجم عن عملية إعادة الهيكلة وحل المؤسسات، كلها عوامل ساعدت على ارتفاع نسب البطالة إذ انتقلت من 24% عام 1993 إلى 29% في عام 1997.¹⁷

والجدول التالي يبين ارتفاع نسب البطالة خلال الفترة (1993-1999):

شكل رقم (1): تطور معدل البطالة في الجزائر خلال الفترة (1993-1999)



المصدر: إنجاز الباحثة اعتمادا على إحصائيات من الديوان الوطني للإحصائيات

ولقد كلفت عملية تطهير المؤسسات 13 مليار دولار خلال الفترة 1994 و1999 من أجل إعادة تنظيم القطاع العام، غير أنها لم تحقق الأهداف المسطرة كما هو مطلوب، رغم أن الحكومة أنشأت وزارة إعادة الهيكلة كاملة لهذه العملية.¹⁸

من هنا، يمكن أن يتبين الهدف الأساسي لبرنامج التعديل الهيكلي المفروض من طرف صندوق النقد الدولي في إعادة التوازن الاقتصادي الكلي، ويمكن أن نميز بين نوعين من الأهداف:

- **الأهداف قصيرة الأجل:** تتمثل في تخفيض الطلب الكلي عن طريق تخفيض النفقات العمومية والإصلاحات الجبائية من خلال سياسة القروض وذلك برفع نسب الفائدة حتى تكون جذابة لتشجيع الادخار الفردي والجماعي.

- **الأهداف طويلة الأجل:** تتمثل في تطوير الصادرات خارج المحروقات ورفع القيود على القطاع الخاص، إخضاع المنتجين إلى أسعارها الحقيقية، تشجيع الاستثمار الخاص ومحاولة جلب رؤوس الأموال الخارجية في

مسيرة التنمية في الاقتصاد الجزائري، وآليات إنجاحها

المناطق الحرة والذي يعتبر أساس برنامج التعديل لصندوق النقد الدولي حيث يجب إخضاع الاقتصاديات النامية إلى الآليات الاقتصادية الطبيعية بهدف تعميق اندماجها في التقسيم العالمي للشغل.

ولقد مكن العمل ببرنامج التثبيت من امتصاص الاختلالات الموجودة بالاقتصاد الوطني، حيث تمّ وضع حد للركود الاقتصادي من خلال توقيف نسبة تراجع الناتج المحلي الخام عند 0.9% - ومن أجل تدعيم الاستقرار النقدي وتحفيز عملية النمو، انتهجت الجزائر إستراتيجية بحثة من خلال وضع برنامج التعديل للمدى المتوسط. ولقد انعكس النمو الاقتصادي في الجزائر في هذه الفترة من خلال:

- زيادة معتبرة في حجم القيمة المضافة التي حققها القطاع الفلاحي سنة 1994 والتي قدرت بحوالي 15% مقابل نسبة 4.4% للمحروقات، ونسبة 2.7% لقطاع البناء والأشغال العمومية والخدمات، مع تراجع حاد للقطاع الصناعي (1.4%-)؛

- انخفاض العجز في خزينة الدولة؛

- تراجع معدل توسع الكتلة النقدية إلى 10.5% مقابل توقع قدر بـ 14% سنة 1994؛

- مواصلة تعديل الصرف سنة 1995 وفق آليات التثبيت المنتهجة من طرف البنك الجزائري؛

- تحسين مستوى التنافس الخارجي للاقتصاد الوطني من خلال تخفيض الصادرات واستحداث آليات تأمين ملائمة لقروض التصدير.

4- الخصوصية:

من بين الإصلاحات التي تطرقت إليها الجزائر ضمن عملية التعديل الهيكلي، الشروع في عملية الخصوصية. ويجري تبرير هذه الأخيرة على أساس قدرة القطاع الخاص على توفير إدارة أكفأ في استخدام الموارد وبحسن أداء المؤسسات. فيزيد بذلك من معدلات النمو الاقتصادي وخلق سوق مالية تشجع على الادخار وتوفير قناة مناسبة للتمويل، بالإضافة إلى تخفيف الأعباء المالية التي تتحملها الحكومة من حيث تمويل المشاريع العامة ومواجهة الخسائر التي تتعرض إليها.

وتعني الخصوصية التحويل الجزئي أو الكلي للملكية من المؤسسات التابعة للقطاع العام إلى القطاع الخاص مع ميزة خاصة تتمثل في بيع الأصول. وتتمثل أيضا في وضع إطار تأسيسي وتنظيمي ملائم لتنمية القطاع الخاص وقوانين السوق كترع الاحتكار، تحرير التجارة الخارجية، ... الخ.

فالخصوصية - باعتبارها إحدى الوسائل التي تجعل الدولة تتحدد في بعض التزاماتها - تسمح بتحديد دور هذه الأخيرة ومكانتها في المجتمع، كما تسمح بضبط الوسائل القانونية ونماذج إدارة الأعمال لتحقيق أهدافها الخاصة.

وقد صدر قانون خصوصية المؤسسات العمومية طبقا للمرسوم الرئاسي رقم 95/22 المؤرخ في 15 أوت 1995 المعدل في شهر مارس 1997 في الأمر 97/12، كما بدأ في تنفيذ هذه العملية في أفريل 1996 حيث مست 200 مؤسسة عمومية محلية صغيرة أغلبها في قطاع الخدمات.

تمثلت الأسباب الحقيقية لإجراء عملية الخصوصية في الجزائر في عنصرين أساسيين هما:

مسيرة التنمية في الاقتصاد الجزائري، وآليات إنجاحها

- تحول القطاع الخاص إلى رأسمال خاص مع تبني الجزائر سياسة "الباب المفتوح" أمام الرأسمال الدولي، وتطوير مفهوم الشراكة في إطار عولمة الاقتصاد؛

- أزمة نظام الإنتاج الصناعي الجزائري الذي يعتبر في الواقع أزمة تسيير الرأسمال من قبل الدولة، ولقد ميزت هذه الأزمة المرحلتين:

* 1986 - 1988: هي أزمة تسيير الرأسمال من طرف الدولة (تدخل الدولة)، وفرض منح الاستقلالية للمؤسسات العمومية (خصوصة الهياكل وتسيير تلك المؤسسات).

* 1993 - 1995: أزمة تسيير الدولة للرأسمال بواسطة صناديق المساهمة دفع بها إلى التنازل عن السلطة القانونية والاقتصادية لصالح شركات رؤوس الأموال.

ويمكن اعتبار الخوصصة في الجزائر هي بمثابة الإجابة عن الضغوط الهيكلية للاقتصاد الوطني، وتنقسم هذه الضغوط إلى ثلاثة أنواع: ضغوط تكنولوجية، ضغوط متعلقة بتقنية التسيير وضغوط التصدير. وبهذا، فإن الخوصصة بإمكانها أن تزود بلدنا بالقدرات التكنولوجية التي تفتقر إليها، وبقدرات التسيير، دون أن ننسى أنه من خلالها يمكن فتح الأسواق الخارجية.

ولقد شكلت الخوصصة إحدى الجوانب الأساسية لإعادة هيكلة المؤسسات الاقتصادية الجزائرية وهذا بعد الاتفاق مع مؤسسة بريتون- وودز التي ترى أن القطاع الخاص هو الذي لديه القدرة اللازمة لاستغلال الموارد. وقد صدر قانون خوصصة المؤسسات العمومية طبقا للمرسوم الرئاسي رقم 95/22 المؤرخ في 15 أوت 1995 المعدل في شهر مارس 1997 في الأمر 97/12، كما بدأ في تنفيذ هذه العملية في أفريل 1996 حيث مست 200 مؤسسة عمومية محلية صغيرة أغلبها في قطاع الخدمات.

قامت الجزائر بإعداد برنامج طموح للنهوض بالاقتصاد الوطني انطلاقا من التعديلات التي تجري من حين لآخر في تشريعها الاقتصادية تماشيا مع المستجدات الدولية والوطنية. ومن أهم هذه التعديلات: قانون الاستثمار وقانون الخوصصة المعدلين في أوت 2001 بأمر 01-03، و 01-04 على التوالي.¹⁹

5- إصلاح السياسة النقدية والقطاع المالي:

بالرغم من التغيرات المؤسسية التي مست القطاع المالي في الجزائر - خاصة بعد إصدار قانون النقد والقرض - إلا أن أسعار الفائدة ظلت عند مستويات أقل من مستويات السوق، مما حد من استخدام الأدوات غير المباشرة على النقد والقرض، إلى جانب ذلك لم يتمكن الجهاز المصرفي من العمل وفقا لقواعد السوق في وقت كان فيه الكثير من العملاء (المؤسسات العامة) في وضع مالي صعب، إذ أن إصلاح القطاع المالي لا يمكن أن ينجح إلا إذا عرفت المؤسسات العامة إصلاحات في نفس الوقت. لذا فقد تم اتخاذ عدة تدابير إصلاحية أهمها:

5-1- تحرير أسعار الفائدة:

لقد حررت أسعار الفائدة على ودائع البنوك التجارية في ماي 1990، ولكن أسعار الفائدة على الاقتراض من البنوك التجارية ظلت خاضعة لحد أقصى نسبته 20% سنويا، ونتيجة لذلك ظل هذان النوعان من أسعار

مسيرة التنمية في الاقتصاد الجزائري، وآليات إنجاحها

الفائدة سالبين من حيث القيمة الحقيقية خلال الفترة (1993-1994) لأهما لم يعكسا الضغوط التضخمية المتزايدة. ونتيجة لهذا، اتخذت الحكومة إجراءات هامة ضمن برنامج الإصلاح لسنة 1994 عندما أزيل الحد الأقصى على أسعار الاقتراض من البنوك التجارية للمواطنين. وفي الأخير، فقد أدى تحرير أسعار الفائدة مع تراجع معدلات التضخم إلى ظهور أسعار الفائدة الحقيقية الموجبة منذ بداية سنة 1997.

5-2- الترتيب الخاص بالنقد الأجنبي:

لقد تمّ إلغاء جلسات تحديد أسعار النقد الأجنبي في بنك الجزائر، إذ تمّ إنشاء محلها سوق النقد الأجنبي بين البنوك وذلك في ديسمبر 1995. ولتحسين الحصول على النقد الأجنبي، عمل بنك الجزائر على إنشاء مكاتب الصرف في ديسمبر 1996، وقد ساعدت هذه الإجراءات في تعزيز نظام سعر الصرف.

5-3- التنظيم النقدي:

لقد فرض البنك المركزي في أكتوبر 1994 على البنوك التجارية شرطا ينص بوجود احتياطي ممول لديها بنسبة 3% من مجموع الودائع مع استبعاد الودائع بالعملة الصعبة، كما بدأ العمل بمزادات إعادة الشراء في ماي 1995 لتوفير السيولة للبنوك التجارية. فكان الهدف من هذه المزادات هو زيادة دور أسعار الفائدة من خلال تطبيق ممارسات السوق التنافسية، وضمان المزيد من الشفافية بخصوص معايير توزيع الائتمان. أما عن عمليات السوق المفتوحة، فقد طبقت بشكل رسمي في أواخر سنة 1996، حيث عرفت بعض الصعوبات نتيجة السيولة الإضافية في الجهاز المصرفي، وقلة عرض الأوراق القابلة للتداول.

المحور الثالث: الإستراتيجيات الحديثة للتنمية من خلال برامج الإنعاش الاقتصادي:

لقد شرعت الجزائر في تنفيذ سياسة اقتصادية جديدة تختلف عن تلك السياسة المطبقة سابقا، تتمثل هذه السياسة في عملية الإنعاش الاقتصادي، فهي تلخص في ثلاثة برامج تنموية وهي:

- البرنامج الأول: برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي (Programme de soutien à la relance économique- PSRE) للفترة (2001-2004) الذي خصص له مبلغ 525 مليار دينار جزائري (أو 7 مليار دولار).

- البرنامج الثاني: البرنامج التكميلي لدعم النمو

(Programme complémentaire de soutien de la croissance économique- PCSC) للفترة (2005-2009) الذي خصص له في البداية مبلغ 114 مليار دولار، وعند انتهائه في سنة 2009 بلغت قيمته حوالي 130 مليار دولار.

- البرنامج الثالث: برنامج توطيد النمو الاقتصادي

(Programme de consolidation de la croissance économique - PCCE) للفترة (2010-2014) والذي خصص له مبلغ 286 مليار دولار.²⁰

مسيرة التنمية في الاقتصاد الجزائري، وآليات إنجاحها

وهذه البرامج الثلاثة كانت تهدف كلها إلى تقليص التأخر الاقتصادي والاجتماعي المتراكم طوال الفترات الصعبة السابقة، حيث تسمح بخلق الظروف الملائمة لإستراتيجية حقيقية للتنمية.

1- برنامج الإنعاش الاقتصادي (2001-2004):

يتمحور برنامج الإنعاش الاقتصادي الذي غطى الفترة (2001-2004) حول الأنشطة المختلفة والموجهة أساسا لدعم المؤسسات والأنشطة الإنتاجية الفلاحية، حيث ارتكز على الاستثمار العمومي وعصرنة الهياكل الاقتصادية. وكانت أولويات هذا البرنامج الحد من الفقر، القضاء على البطالة، توزيع الثروة على المناطق المختلفة، ودفع التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

ولقد تمّ الاهتمام في هذا البرنامج بالإنجازات العامة في مجال الصحة، الموارد المائية، التنمية الريفية والبنى التحتية الأساسية، الاستثمارات وتنويعها، بالإضافة إلى تكريس الجهود للمحافظة على البيئة وحماية الموارد الطبيعية.

جدول رقم (2): توزيع استثمارات برنامج الإنعاش الاقتصادي للفترة (2001-2004) حسب القطاعات

(الوحدة: مليار دج)

الفترة	القطاعات	2004 - 2001
- قطاع الصناعة	---	65.30
- قطاع الفلاحة والصيد البحري		210.50
- البنية الأساسية والأشغال العمومية		201.90
- التنمية المحلية والبشرية		45.00
- قطاع الإدارة العمومية		2.30
- قطاع التكنولوجيا الجديدة والإعلام		
المجموع		525.00

المصدر: رئاسة الحكومة

أما عن محتوى البرنامج الخاص بمختلف قطاعات النشاط الاقتصادي، فيمكن أن نعرضه بشئ من التفصيل كما يلي:

1-1- القطاع الفلاحي:

يندرج هذا البرنامج في إطار المخطط الوطني للتنمية الفلاحية (PNDA) ويتمحور على ما يلي:²¹

- تكثيف الإنتاج الفلاحي، بما في ذلك المواد الواسعة الاستهلاك وترقية الصادرات من المنتجات الزراعية؛
- إعادة تحويل أنظمة الإنتاج للتكفل أحسن بظاهرة الجفاف في إطار إجراء خاص؛
- حماية الأحواض المنحدرة والمصبّات، وتوسيع مناصب الشغل الريفي؛
- حماية النظام البيئي الرعوي؛

مسيرة التنمية في الاقتصاد الجزائري، وآليات إنجاحها

- مكافحة الفقر والتهميش، لاسيما عن طريق مشاريع تجارية للتنمية الجماعية ومعالجة ديون الفلاحين.
- وقد قدرت تكلفة هذا البرنامج بـ 65.30 مليار دج.

1-2- الصيد والموارد المائية:

بالرغم من طاقته، فإن هذا القطاع لا يحظى بالعناية المستحقة له نظرا لطول الساحل الجزائري. يتضمن البرنامج في البداية البناء، تصليح وصيانة البحرية، وفي الأخير التكييف، التقييم، التبريد والنقل، للأنشطة الإنتاجية.

وقد تطلب إنجاز هذا البرنامج إجراءات تأسيسية وهيكلية في إطار قانون المالية لسنة 2001 تمثلت في:

- تخصيص الموارد للصندوق الوطني المساعد في الصيد التقليدي والصيد البحري، وهي الوسيلة الأساسية لتنفيذ البرنامج؛

- إنشاء مؤسسة للقرض من أجل الصيد وتربية المائيات، بفتح فرع لدى صندوق التعاون الفلاحي؛
- إدخال الإجراءات الجبائية، شبه الجبائية، الجمركية الرامية إلى دعم نشاطات المتعاملين.
- ولقد قدر المبلغ الإجمالي لتمويل هذا البرنامج بـ 9.5 مليار دج.

1-3- التنمية المحلية والبشرية:

(أ)- التنمية المحلية:²² يحدد البرنامج المقترح والمقدر بـ 201.90 مليار دج نشاط الدولة في التكفل بالانشغالات المحلية على عدة مستويات، التدخل فيما يخص التحسين النوعي والمستدام للإطار المعيشي للمواطنين. ويتضمن البرنامج إنجاز مخططات بلدية موجهة أغلبيتها لتشجيع التنمية والتوزيع التوازني للتجهيزات والأنشطة على كل التراب الوطني. وفيما يخص المشاريع الخاصة بالطرق (بلدية وولائية)، الماء والمحيط، وكذلك الخاصة بإنجاز البنى التحتية للاتصال، فهي تعمل على تشجيع استقرار ورجوع السكان لاسيما منها المناطق التي عرفت ظروفًا أمنية صعبة. ويستجيب هذا البرنامج لحاجات ملموسة، معبر عنها بمشاريع رامية إلى تنمية مستدامة على صعيد المجموعات الإقليمية.

(ب)- التشغيل والحماية الاجتماعية:²³ لقد تطلب البرنامج المقترح بالنسبة لهذه الفترة في ميدان الشغل والحماية الاجتماعية غلافا ماليا قدر بـ 16 مليار دج، ويحتوي على برامج الأشغال ذات الكثافة العالية لليد العاملة والمتعلقة بالولايات المحرومة.

ومثل هذه البرامج، فهي تسمح بعرض إضافي لـ 70000 منصب شغل دائم بالنسبة إلى تلك الفترة لتكلفة قدرها 7 ملايين دج. أما عن النشاط الاجتماعي، فقد تعلق الأمر بنشاطات التضامن تجاه السكان الأكثر ضعفا (3 ملايين دج)، واكتساب 500 حافلة نقل مدرسي للبلديات المحرومة (0.7 ملايين دج) بالإضافة إلى مبلغ 3 ملايين دج ترمي إلى تأطير سوق العمل.

مسيرة التنمية في الاقتصاد الجزائري، وآليات إنجاحها

جـ)- تحسين الإطار المعيشي: في إطار الأشغال الكبرى للتجهيز والتهيئة العمرانية، قدر الغلاف المالي بـ 210.5 مليار دج، وكان هذا البرنامج يتشكل من ثلاثة جوانب وهي: التجهيزات الهيكلية للعمران، إعادة إحياء الفضاءات الريفية في الجبال، الهضاب العليا والواحات والسكن والعمران. فيما يخص التجهيزات الهيكلية للعمران، فهي تهدف إلى تحسين إطار معيشة حياة سكان المراكز الحضرية الكبرى، وقد تمّ تقدير هذا البرنامج بـ 142.9 مليار دج توزع بالشكل التالي:

✓ البنى التحتية للموارد المائية 31.3 مليار دج؛

✓ البنى التحتية للسكك الحديدية 54.6 مليار دج؛

✓ الأشغال العمومية 45.3 مليار دج.

وعن إحياء الفضاءات الريفية بالجبال، الهضاب العليا، والواحات، فإن هذا البرنامج ينص على حماية الفضاءات الساحلية على طول الخط الساحلي والمحافظة على مستوى مناطق الهضاب العليا والجنوب، وإعطاء نفي جديد للأحياء المحرومة على مستوى المراكز الحضرية. وقد سمح هذا البرنامج بتحسين ملحوظ في حياة السكان المعنيين، إذ عمل على خلق مناصب الشغل، وقد توزع على الشكل التالي:

✓ المحيط 6.1 مليار دج؛

✓ الطاقة 16.8 مليار دج؛

✓ الفلاحة 9.1 مليار دج؛

✓ السكن 35.6 مليار دج.²⁴

2- البرنامج التكميلي لدعم النمو (2005-2009):

يعتبر هذا البرنامج تكميلي لدعم النمو الاقتصادي في الجزائر، وقد خصص للجنوب والهضاب العليا من أجل فك العزلة عن الجنوب. وقد اهتم هذا البرنامج بالبطالة، التشغيل، الصحة، التعليم، والأشغال العمومية.

وفي ظل استمرارية مسار الإنعاش الاقتصادي، عملت الجزائر على:

- استكمال الإطار التحفيزي للاستثمار عن طريق إصدار نصوص تنظيمية من شأنها أن تتمم قانون الاستثمار وتطوير التدابير الكفيلة بتسهيل الاستثمار الخاص الوطني أو الأجنبي؛

- مواصلة تكييف الأداة الاقتصادية والمالية مع الانفتاح العالمي، سواء تعلق الأمر بتأهيل أداة الإنتاج أو بالإصلاح المالي والمصرفي؛

- انتهاج سياسة ترقية الشراكة والخصوصية، مع الحرص الشديد على تعزيز القدرات الوطنية في مجال خلق الثروات ومناصب الشغل وترقية التنافسية؛

- تعزيز مهمة ضبط ومراقبة الدولة قصد محاربة الغش والمضاربة والمنافسة غير المشروعة التي تخل بقواعد المنافسة والسوق على حساب المؤسسات الوطنية المنتجة.²⁵

وقد تمّ تقسيم هذا البرنامج إلى برامج فرعية يمكن تلخيصها فيما يلي:

مسيرة التنمية في الاقتصاد الجزائري، وآليات إنجاحها

2-1- تحسين إطار الاستثمار:

توفر الإجراءات التشريعية والتنظيمية الواجب استكمالها في إطار التحضير للشراكة الفعلية مع الإتحاد الأوروبي والانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة وكذا قانون الاستثمارات إطارا قانونيا ملائما لترقية الاستثمار. من هنا، عملت الحكومة على مضاعفة فاعلية الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، ولجان مساعدة مشاريع الاستثمارات.

2-2- تسوية العقارات:

كان العقار الصناعي محل إصلاح لتسيير المناطق الصناعية ومناطق النشاط، وهو الإصلاح الذي تمّ استكمالته على المدى القصير. ولقد سمح بتطوير مناطق جديدة، وجمع الخدمات الضرورية للمستثمرين. وبالنسبة للعقار الفلاحي، فإن الحكومة اقترحت ضمن هذا البرنامج تشريعا يؤسس نظام الامتياز الذي يبين حقوق وواجبات صاحب الامتياز.

2-3- مكافحة الاقتصاد غير الرسمي:

عملت الحكومة ضمن هذا البرنامج على دعم مكافحة الاقتصاد غير الرسمي الذي صاحب ظهور اقتصاد السوق في الجزائر، حيث تسبب في عرقلة تطوير الاستثمار وعرض المؤسسات العمومية والخاصة للخطر.

2-4- عصنة المنظومة المالية:

تمثل البرنامج الفرعي الآخر ضمن البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي في الجزائر في عصنة المنظومة المالية، والذي من خلاله عملت الحكومة على تحقيق الأهداف التالية:

- استكمال عصنة أدوات وأنظمة الدفع الجارية حاليا؛
- تحسين إدارة البنوك والمؤسسات العمومية للتأمين؛
- تعزيز سوق رؤوس الأموال سواء تعلق الأمر بالفروع أو المنتجات لتطوير الاستثمار؛
- التطوير المؤسسي للقطاع المالي من خلال إقامة صندوق ضمان القروض لفائدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
- التطوير المنظم للموارد البشرية في القطاع المالي سواء تعلق الأمر بالبرامج أو بالمؤسسات، وذلك للتحكم في المهن الجديدة؛
- إنعاش البورصة وتطويرها.²⁶

2-5- القطاع الفلاحي:

عرف هذا القطاع تقدما معتبرا خلال السنوات الأخيرة بفضل المخطط الوطني للتنمية الفلاحية وبفضل الموارد المالية الكبرى، ولقد تحققت نتائج معتبرة في مجال الإنتاج الفلاحي واستصلاح الأراضي واستحداث مناصب الشغل.

مسيرة التنمية في الاقتصاد الجزائري، وآليات إنجاحها

ولقد عملت الحكومة على تزويد القطاع الفلاحي وذلك بتشريع ملائم لتنميتها، كما وجهت الإعانة لهذا القطاع من أجل:

- تحسين نتائج المستثمرات من خلال هيكلة الفروع؛
- تنمية تربية المواشي والدواجن وتنويعها خاصة في الهضاب العليا وفي المناطق الجبلية؛
- تحسين محيط المستثمرات بواسطة تنمية المؤسسات الصغيرة للخدمات وصناعة التبريد، وتشجيع الصناعة الغذائية؛
- ترقية الصادرات الفلاحية؛
- تعزيز استحداث مناصب الشغل في القطاع الفلاحي من خلال اندماج الشباب ذوي الشهادات؛
- تطوير وسائل مكافحة الآفات الزراعية.²⁷

2-6- قطاع الأشغال العمومية:

يعد قطاع الأشغال العمومية من بين القطاعات التي شهدت ديناميكية كبيرة على امتداد العشرية السابقة. فمنذ سنة 1999 عرفت الجزائر تجسيد برنامج متكامل معتمد على إنجاز بنية تحتية قوية من شبكات طرق ووسائل نقل وهياكل ضخمة في جميع القطاعات مؤسسة لبناء اقتصاد قادر على المنافسة وإحداث الثروة ومناصب الشغل، اقتصاد بديل عن المحروقات. ولقد أنفقت الجزائر ما يقارب الـ 200 مليار دولار²⁸ في مشاريع البنية التحتية وبرامج تنمية المناطق الصحراوية وتطوير المنشآت التحتية والخدمات الاجتماعية في الفترة ما بين 2001 و2008.

ومن خلال البرنامج الخماسي الجاري، تم تمويل قرابة 20% للجهود المبذولة في قطاع الأشغال العمومية، كما تم إنجاز معهد عال لتسيير المشاريع الكبرى وكذا تأهيل المدرسة الوطنية ذات مستوى رفيع لتكوين مهندسي الأشغال العمومية.

2-7- الطاقة والمحروقات:

تنتج الجزائر حاليا 1.4 مليون برميل يوميا من النفط و62 مليار متر مكعب من الغاز سنويا، إذ حققت عائدات بلغت حوالي 48 مليار دولار أمريكي في سنة 2008.²⁹ كما أن الجزائر تؤيد تشكيل تجمع للدول المصدرة للغاز للتحكم بالقطاع، على غرار تجمع الأوبك للدول المصدرة للنفط إلى جانب إيران وروسيا وفنزويلا.

وفي مجال الصناعة النووية، فقد عملت الجزائر على توقيع اتفاقية بينها وبين الأرجنتين في شهر ماي 2009 حيث تم الاتفاق على ترقية المساعدة التقنية والتكوين لتطوير نشاطات المركز النووي ("نور" بمنطقة الدار البيضاء بالجزائر) وإنشاء مركز تكوين في الهندسة النووية بالجزائر مستقبلا.

ويبين الجدول التالي استثمارات البرنامج التكميلي لدعم النمو خلال المعلن عنه في الفترة (2005-2009):

مسيرة التنمية في الاقتصاد الجزائري، وآليات إنجاحها

جدول رقم (3): توزيع استثمارات البرنامج التكميلي للفترة (2005-2009) حسب القطاعات
(الوحدة: مليار دج)

2009 - 2005	القطاعات الفترة
25.20	- قطاع الصناعة
312.00	- قطاع الفلاحة والصيد البحري
1703.10	- البنية الأساسية والأشغال العمومية
1908.50	- التنمية المحلية والبشرية
203.90	- قطاع الإدارة العمومية
50.00	- قطاع التكنولوجيا الجديدة والإعلام
4202.70	المجموع

المصدر: رئاسة الحكومة + البرنامج التكميلي لدعم النمو للفترة (2005-2009)، مجلس

الأمة أفريل 2005

3- البرنامج الخماسي (2010-2014):

يندرج هذا البرنامج ضمن ديناميكية إعمار الاقتصاد الوطني والتي انطلقت قبل عشر سنوات ببرنامج دعم الإنعاش الاقتصادي التي تمت مباشرة سنة 2001، ويرتقب أن يكون المخطط الخماسي المقبل 2014/2010 تأكيداً للمخطط السابق الذي برزت خلاله مختلف المشاريع ذات البعد الإستراتيجي. وتهدف مختلف المخططات المعتمدة إلى ضمان الاستمرارية لتحقيق هدف أساسي يتمثل في تطوير منشآت الطرق والطرق السريعة والموانئ والمطارات إلى غاية عام 2025، وهذا من أجل التنمية الاجتماعية والاقتصادية للبلاد.

وفي هذا الإطار، قدمت الحكومة الجزائرية برنامج دعم التنمية الاقتصادية يمتد إلى عام 2014 لتحسين البنية الأساسية لاسيما في الطرق تبلغ قيمة الظرف المخصص له 150 مليار دولار أي ربع ميزانية المخطط الخماسي، ومن بين المشاريع الهيكلية الأكثر أهمية الطريق السيار شرق-غرب بالنظر إلى فوائده الجمة على الاقتصاد الوطني خاصة وأنه سيربط حوالي 32 إلى 34 ولاية من بين 48 ولاية.

ولقد خصص لهذا البرنامج غلafa ماليا قدر بـ 286 مليار دولار، إذ خصص هذا البرنامج نسبة كبيرة لتأهيل الموارد البشرية حيث كانت حصة تنمية الموارد البشرية من هذا الغلاف 40 بالمائة.³⁰

والجدول التالي يبين لنا الاستثمارات المخصصة للبرنامج الخماسي الذي أعلنت الحكومة عنه في الفترة (2010-2014):

مسيرة التنمية في الاقتصاد الجزائري، وآليات إنجاحها

جدول رقم (4): توزيع استثمارات البرنامج الخماسي للفترة (2010-2014) حسب القطاعات
(الوحدة: مليار دج)

الفترة	القطاعات	2010 - 2014
- قطاع الصناعة	2500.00	
- قطاع الفلاحة والصيد البحري	1000.00	
- البنية الأساسية والأشغال العمومية	8400.00	
- التنمية المحلية والبشرية	9314.60	
- قطاع الإدارة العمومية	1800.00	
- قطاع التكنولوجيا الجديدة والإعلام	---	
المجموع	23014.60	

المصدر: رئاسة الحكومة + البرنامج التكميلي لدعم النمو للفترة (2005-2009)، مجلس الأمة أبريل 2005
+ وزارة المالية

وقد تم تقسيم هذا البرنامج إلى ثلاثة برامج فرعية كما يلي:³¹

3-1 قطاع التنمية المحلية والبشرية:

استفاد من برنامج خاص يصل إلى 9314.6 مليار دينار جزائري، أي ما يمثل نسبة 45.42% من إجمالي البرنامج.

3-2 قطاع الأشغال العمومية والهياكل القاعدية:

يقدر المبلغ المخصص له 8400 مليار دج، أي بنسبة 38.52% من إجمالي البرنامج.

3-3 قطاعات الصناعة، الفلاحة، الصيد البحري والتشغيل:

استفادت من 3500 مليار دج، ما يمثل نسبة 16.05% من إجمالي البرنامج.

ويمكن القول أن التوزيع القطاعي للبرامج السابقة يعكس رغبة الحكومة في استهداف أهم القطاعات التي تؤثر مباشرة في معدلات النمو الاقتصادي و مستويات التشغيل.

مقابل هذا فقد خصص البرنامج (2010-2014) أيضا مبلغ 250 مليار دج لتطوير اقتصاد المعرفة من خلال دعم البحث العلمي وتعميم التعليم واستعمال وسيلة الإعلام الآلي داخل المنظومة الوطنية للتعليم وفي المرافق العمومية.

مسيرة التنمية في الاقتصاد الجزائري، وآليات إنجاحها

الخاتمة العامة:

لقد سجل الاقتصاد الجزائري في منتصف الثمانينات صدمة كبيرة جراء الانخفاض غير المتوقع لأسعار المحروقات، فظهرت بالتالي مساوئ التخطيط المركزي حيث عانت من ركود اقتصادي وفشل في المخططات المنتهجة وعجز في ميزان المدفوعات، ارتفاع معدل التضخم، ارتفاع حجم البطالة، ارتفاع الديون ومعدل خدمتها، كل هذه الظروف ساعدت على اتخاذ عدة تدابير من أجل تحقيق الاستقرار الاقتصادي الكلي والإصلاحات الهيكلية الضرورية. ولقد تعززت الجهود في تصحيح الاقتصاد الكلي منذ منتصف الثمانينات عندما شرعت الجزائر في تنفيذ برنامجين بدعم وإشراف صندوق النقد الدولي بهدف الانتقال من الاقتصاد المخطط المركزي إلى اقتصاد السوق، فكان برنامج الاستقرار من أجل تحقيق التوازن في الاقتصاد الكلي، وبرنامج التصحيح الهيكلي الذي يهدف إلى تحسين كفاءة استخدام الموارد الاقتصادية وتحقيق زيادة في الطاقة الإنتاجية وسيلة إصلاح قامت بها الجزائر لتصحيح الإختلالات. كما عرف القطاع المالي هو الآخر إصلاحات بدأت بفصل الخزينة العمومية عن البنك المركزي سنة 1986 من أجل توفير السيولة اللازمة لتمويل الاقتصاد والمشاريع الاستثمارية دون قيود. وفي سنة 1988، تم إصدار قانون استقلالية المؤسسات العمومية. ومن أجل تدعيم إنجاح سياسة الإصلاحات التي تبنتها الجزائر، تم إبرام الاتفاقية الأولى لستند باي في سنة 1989، ثم الاتفاقية الثانية في سنة 1991. وبعد هذا، شرعت الجزائر في تطبيق عملية الخصخصة على بعض المؤسسات التي عرفت عجزا مستمرا، دون أن ننسى إصلاح الجهاز المصرفي.

ورغم تكريس كل هذه الجهود، إلا أن الاقتصاد الوطني عرف تأخرا نتيجة بعض الظروف الصعبة سواء كانت اقتصادية، اجتماعية، وحتى أمنية. لهذا انتهجت الجزائر سياسة تنمية جديدة هدفت من خلالها بالنهوض بالاقتصاد الوطني من جديد واستمرار عملية التنمية في كافة القطاعات، الأمر الذي استلزم انتهاج برامج مختلفة لدعم التنمية الاقتصادية في البلاد تمثلت في المخطط الخماسي (برنامج الإنعاش الاقتصادي) الذي غطى الفترة (2001-2004)، ثم البرنامج التكميلي لدعم النمو للفترة (2005-2009)، والبرنامج الخماسي الثاني (برنامج توطيد النمو الاقتصادي) للفترة (2010-2014)، تهدف كلها إلى خلق الظروف الملائمة لإستراتيجية حقيقية للتنمية في الجزائر.

مسيرة التنمية في الاقتصاد الجزائري، وآليات إنجاحها

الإحالات والمراجع المعتمدة:

- ¹ محمد بلقاسم حسن بملول - سياسة تخطيط التنمية وإعادة تنظيم مسارها في الجزائر (بناء قطاع اقتصادي عمومي رائد) - ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، الجزء (1) 1999 ص 89.
- ² جمال الدين لعويسات - التنمية الصناعية في الجزائر - ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 1986 ص 19.
- ³ جمال الدين لعويسات، مرجع سبق ذكره ص 20.
- ⁴ الميثاق الوطني 1976، منشورات جبهة التحرير الوطني، مطبعة المعهد التربوي الوطني، الجزائر 1976 ص 117.
- ⁵ المخطط الثلاثي 1967/1969، عن وزارة التخطيط والتهيئة العمرانية ص 8.
- ⁶ خلاصة الحصيلة الاقتصادية والاجتماعية لل عشرية 1967/1978، عن وزارة التخطيط والتهيئة العمرانية، ماي 1980 ص 48.
- ⁷ علي الناخ - التوظيفات المالية، إنشاء المخطط الرباعي - الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر 1971 ص 10.
- ⁸ Plan quadriennal (1970- 1973), rapport générale p 47.
- ⁹ جمال الدين لعويسات، مرجع سبق ذكره ص 39.
- ¹⁰ محمد بلقاسم حسن بملول، مرجع سبق ذكره ص 337.
- ¹¹ مشروع المخطط الخماسي الأول (1980-1984)، وزارة التخطيط والتهيئة العمرانية، الجزائر 1984 ص 346.
- ¹² تقرير عام للمخطط الخماسي الثاني (1985-1989)، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، الجزائر 1986 ص 5.
- ¹³ محمد بلقاسم حسن بملول - سياسة تخطيط التنمية وإعادة تنظيم مسارها في الجزائر (إعادة تنظيم الاقتصاد الوطني) - ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، الجزء (2) 1999 ص 237.
- ¹⁴ الداوي الشيخ - الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر وإشكالية البحث عن كفاءة المؤسسات العامة - مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 25 العدد الثاني 2009 ص 260.
- ¹⁵ دليل الجزائر الاقتصادي والاجتماعي - إصدار المؤسسة العمومية الاقتصادية، الوكالة الوطنية للنشر والإشهار - الجزائر 1989 ص 74.
- ¹⁶ مدني بن شهرة - الإصلاح الاقتصادي وسياسات التشغيل (التجربة الجزائرية) - دار حامد للنشر والتوزيع، عمان (الأردن)، الطبعة الأولى 2009 ص 145.
- ¹⁷ تقرير حول الآثار الاقتصادية والاجتماعية لبرنامج التعديل الهيكلي، منشورات المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، الدورة العامة الثانية عشرة، نوفمبر 1998 ص 137.

مسيرة التنمية في الاقتصاد الجزائري، وآليات إنجاحها

- ¹⁸ مجلة العلوم الإنسانية، العدد 08 جامعة محمد خيضر بسكرة، سبتمبر 2005 ص 63.
- ¹⁹ مجلة العلوم الإنسانية، مرجع سبق ذكره ص 65.
- ²⁰ محمد مسعي - سياسة الإنعاش الاقتصادي في الجزائر وأثرها على النمو - مجلة الباحث، العدد 10 جامعة قاصدي مرباح ورقلة الجزائر 2012 ص 147.
- ²¹ Services du chef du gouvernement, le plan de la relance économique 2001- 2004, les composantes du programme p 4.
- ²² Services du chef du gouvernement, op.cit pp 7- 8.
- ²³ Services du chef du gouvernement, op.cit p 7.
- ²⁴ Services du chef du gouvernement, op.cit pp 9- 10.
- ²⁵ مصالح رئيس الحكومة، مشروع برنامج الحكومة، الجزائر ماي 2003 ص 41 و 42.
- ²⁶ الفكر البرلماني، برنامج الحكومة أمام مجلس الأمة- الجزائر ، العدد السادس جويلية 2004 ص 38- 40.
- ²⁷ الفكر البرلماني، مرجع سبق ذكره ص 50 و 51.
- ²⁸ الاقتصادية، مجلة شهرية العدد السابع، ديسمبر 2008 ص 35.
- ²⁹ الدليل الإحصائي الجزائري رقم 24، الديوان الوطني للإحصائيات 2008 ص 68.
- ³⁰ إحصائيات عن الجزائر على الموقع: [http:// go.word bank.org](http://go.wordbank.org)، تاريخ الإطلاع: 2013/07/08.
- ³¹ نبيل بوفليح - دراسة تقييمية لسياسة الإنعاش الاقتصادي المطبقة في الجزائر في الفترة (2000- 2010)، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، العدد 9، 2013 ص 48.